(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الثالث, الصفحات 329-343

عمالة الأطفال في ولاية بنسلفانيا حتى عام 1916

م.د. انتصار عبد عون محسن [1]*

م.م. اسماعيل عبيد حمكي [2]*

[1]كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، العراق

[2]مديرية تربية الرصافة الاولى، وزارة التربية، العراق

الملخص

تُعد قضية عمالة الأطفال من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي أثارت جدلاً واسعاً في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولاية بنسلفانيا، التي كانت واحدة من المراكز الصناعية الرئيسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهدت انتشارًا واسعًا لعمالة الأطفال في مصانعها ومناجمها. كانت هذه الظاهرة نتيجة للثورة الصناعية التي أدت إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة الرخيصة، مما دفع العديد من العائلات إلى إرسال أطفالهم للعمل في ظروف صعبة وخطيرة.

بحلول أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بدأت حركات الإصلاح الاجتماعي في الظهور، مدفوعة بمخاوف صحية وأخلاقية تتعلق باستغلال الأطفال. حتى عام 1916، عندما تم تمرير قانون كيتنغ-أوين على المستوى الفيدرالي الذي كان أول قانون يحد من عمالة الأطفال في الولايات المتحدة الامريكية. مع ذلك، تم إلغاء هذا القانون لاحقاً من قبل المحكمة العليا. على الرغم من ذلك، فإن الجهود التشريعية في بنسلفانيا وسواها من الولايات ساهمت في زيادة الوعي بقضية عمالة الأطفال، مما مهد الطريق لتشريعات أكثر صرامة في العقود اللاحقة.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تطور عمالة الأطفال في بنسلفانيا حتى عام 1916، مع التركيز على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، والجهود التي بذلت للحد منها.

الكلمات المفتاحية: بنسلفانيا، عمالة الأطفال، العمل، التشريعات.

Child Labor in Pennsylvania to 1916

Lect. Dr. Intisar Abd Aoun Mohsen[1*]

Asst. Lect. Ismail Obaid Hamki [2*]

[1]College of Education, University of Al-Mustansiriya , Iraq

[2]First Rusafa Education Directorate, Ministry of Education, Iraq

Abstract:

Child labor was a controversial social and economic issue in the United States during the 19th and early 20th centuries. Pennsylvania, a major industrial center during the 18th and 19th centuries, experienced widespread child labor in its factories and mines. This phenomenon was a result of the Industrial Revolution, which led to an increased demand for cheap labor, prompting many families to send their children to work in difficult and dangerous conditions.

By the late 19th and early 20th centuries, social reform movements began to emerge, driven by health and moral concerns about child exploitation. This continued until

* **Email address: intisar.alsaady1989@uomustansiriyah.edu.iq**

1916, when the Keating-Owen Act was passed at the federal level, the first law restricting child labor in the United States. However, this law was later overturned by the Supreme Court. Nevertheless, legislative efforts in Pennsylvania and other states contributed to increased awareness of the issue of child labor, paving the way for stricter legislation in subsequent decades .

This research aims to explore the development of child labor in Pennsylvania up to 1916, focusing on the economic and social causes that led to the spread of this phenomenon, and the efforts made to reduce it.

Keywords: Pennsylvania, child labor, labor, legislation.

المقدمة:

ارتبطت عمالة الأطفال في بنسلفانيا بشكل وثيق بالثورة الصناعية التي شهدتها الولاية في القرن التاسع عشر. مع تطور الصناعات الثقيلة مثل تعدين الفحم وإنتاج الصلب وغيرها من الصناعات، أصبحت العمالة الرخيصة، بما في ذلك عمالة الأطفال، ضرورة اقتصادية للعديد من الشركات، وكان الأطفال يعملون في ظروف خطيرة وغير صحية، غالباً في مناجم الفحم والمصانع، اذ كانوا يتعرضون لساعات عمل طويلة وأجور متدنية.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف تطور عمالة الأطفال في ولاية بنسلفانيا، وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة إلى دراسة الجهود التشريعية والإصلاحية التي بذلت للحد منها. من خلال هذا البحث، سنحاول فهم كيف أثرت عمالة الأطفال على المجتمع البنسلفاني وكيف ساهمت الحركات الاجتماعية في تحسين ظروف العمل للأطفال.

قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث مع خاتمة، اوضح المبحث الأول الخلفية التاريخية لتشغيل الأطفال في ولاية بنسلفانيا، في حين سلط المبحث الثاني الضوء على التشريعات العمالية في ولاية بنسلفانيا، اذ بدأت ولاية بنسلفانيا في تبني تشريعات تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال، مثل تعليم الأطفال وتحديد سن العمل الإلزامي وتقليل ساعات العمل للأطفال وغيرها من القوانين.

المبحث الاول: الخلفية التاريخية لتشغيل الأطفال في ولاية بنسلفانيا

عرف الأميركيون منذ أمد بعيد "عمالة الأطفال"، والتي لم تكن تعني تشغيل الأطفال في حد ذاته، وخاصة في المصانع، بل كانت تعني أيضاً التأثيرات الخطيرة لمثل هذا العمل على صحة الأطفال وعقولهم. كتبت إحدى أشهر النقاد الاجتماعيين، هيلين كامبل، أن الآلاف من الأطفال قد لقوا حتفهم بسبب العمل في المصانع(1).

سادت عمالة الأطفال الحياة الأمريكية، لاسيما من عام 1870 إلى عام 1920. وأظهر التعداد السكاني للولايات المتحدة الأمريكية عام 1870 أن 765.000 طفل تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر عامًا أو أقل يعملون، كما لاحظ تعداد عام 1880 زيادة في عمالة الأطفال. وبدلاً من الالتحاق بالمدارس، عمل أطفال الفقراء في المزارع والمطاحن والمناجم لمساعدة آبائهم. اذ دفعت الضرورة الماسة الآباء، وخاصة الآباء المهاجرين، إلى إرسال أبنائهم الأطفال دون السن القانونية للعمل. كما جلبت الهجرة الجماعية عددًا أكبر من الأطفال إلى القوى العاملة والذين كانوا على استعداد للعمل بأجور منخفضة. وبحلول عام 1890، تم تشغيل طفل واحد من بين كل خمسة أطفال تحت سن السادسة عشرة، وهو ما يشكل خمس إجمالي القوة العاملة. وفي عام 1900، بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 70,212,108 نسمة. أدرج التعداد السكاني

للولايات المتحدة في ذلك العام 1,752,187 طفلاً تحت سن السادسة عشرة يعملون بأجر. ويشكلون 6% من القوى العاملة في البلاد(2).

كانت العوامل المسؤولة عن ذلك، مثل أي تغيير اجتماعي آخر، كثيرة ومعقدة؛ لقد تقاربت العديد من القوى خلال القرن العشرين للتخفيف من عمالة الأطفال أو إلغائها. ومن المهم أن تكون قوانين الولايات والقوانين المحلية ووكالات إنفاذ القانون المحسنة، وكذلك المعرفة المتزايدة بطبيعة الأطفال واحتياجاتهم. كذلك الحال بالنسبة لميكنة الصناعة، التي ألغت العديد من العمليات اليدوية التي كان يُستخدم فيها الأطفال(3). وعندما بدأت المشاكل المرتبطة بعمالة الأطفال تجتذب انتباه الحكومة الامريكية، سارع الإصلاحيون إلى تحديد ولاية بنسلفانيا Pennsylvania بانتشار ظاهرة عمل الاطفال(4). فكانت بنسلفانيا في أوائل القرن التاسع عشر، مركزًا لصناعات الفحم والصلب والملابس والأخشاب والسكك الحديدية والنسيج، وهي الصناعات التي اعتمدت بشكل كبير على عمالة الأطفال. كما شكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة من القوى العاملة الصناعية. شكلت نضالات العمال والنقابات العمالية عنصرًا مهيمنًا في ولاية بنسلفانيا الصناعية(5).

كان الأطفال في ولاية بنسلفانيا يعملون لساعات طويلة في بيئات غير آمنة، مما أثر على صحتهم وتعليمهم ونموهم النفسي والاجتماعي. ومع تزايد الوعي العام بآثار هذه الممارسات، بدأت تظهر حركات إصلاحية واجتماعية للمطالبة بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي وإلى تحسين ظروف العمل وحماية حقوق الأطفال. أدت هذه الجهود إلى تبني تشريعات تدريجية، مثل تحديد سن العمل الإلزامي وتعليم الأطفال وتقليل ساعات العمل، والتي ساهمت في الحد من انتشار عمالة الأطفال. وحقيقة أن ولاية بنسلفانيا، لها معدل مشاركة في القوى العاملة بالنسبة للأطفال في سن الثانية عشر ما يقارب من 5 أضعاف الولايات المجاورة في نيويورك New York وأوهايو Ohio (6).

مع بداية الثورة الصناعية، بدأت المصانع في بنسلفانيا باستخدام الأطفال كقوة عمل رخيصة، اذ كانت العائلات الفقيرة ترسل أطفالها للعمل للمساعدة في تحسين الدخل الأسري ومع توسع الصناعات مثل النسيج والفحم، ازدادت عمالة الأطفال بشكل كبير. ففي عام 1870، كان أقل من 10% من إجمالي عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا في بنسلفانيا يعملون بأجر. وفي نهاية السنوات العشر التالية، ارتفعت نسبة الأطفال العاملين في هذه الفئة العمرية إلى 13%. وخلال الفترة من عام 1870 إلى عام 1880، كانت قوانين عمل الأطفال تحظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا في صناعات معينة فقط، ولم يتم توفير الوسائل الكافية لتطبيق هذه القوانين. وفي نهاية العقد من عام 1880 إلى عام 1890، كانت نسبة الأطفال العاملين أعلى بنسبة 1% فقط مما كانت عليه في نهاية العقد السابق. ويمكن اعتبار أن الزيادة كانت طفيفة للغاية بسبب صدور قانون المصانع في عام 1889. نص هذا القانون على تعيين مفتشين للمصانع لإنفاذ القانون وتطلب إقرارًا بالسن لجميع الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا(7).

وفي 3 شباط 1903 تصاعد الصراع بين إدارة تفتيش المصانع ومصلحي عمالة الأطفال عند تعيين جون س. ديلاني(8)John C. Delaney مفتشًا رئيسيًا للمصانع والمنظم للجنة عمل الأطفال في بنسلفانيا. كان ديلاني شخصية راسخة في الحزب الجمهوري. بدأ ديلاني مدة ولايته بالوعد بإيلاء "اهتمام خاص" لمشكلة عمالة الأطفال. ووعد بأنه سيجلب كفاءة وحماسة جديدين لإدارة إدارة تفتيش المصانع. ففي حزيران 1903 استدعى كل نواب مفتشي ولاية بنسلفانيا الشرقية إلى فيلادلفيا Philadelphia لبدء تحقيق مكثف في عمالة الأطفال في مصانع النسيج في المدينة. وبدأ في تصنيف صناعات الولاية إلى فئات وإرسال نوابه إلى تلك المناطق التي يبدو أنها الأكثر احتمالاً لتشغيل الأطفال. وكانت النتائج الأولية مرضية. فقد كشفت هذه الموجة من النشاط التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة عن العديد من الانتهاكات، بما في

ذلك تشغيل الأطفال في سن التاسعة. وقد فصل أحد نوابه عدداً من الأطفال بين حزيران وتشرين الثاني 1903 أكبر من عدد الأطفال الذين فصلهم كل مفتشي الولاية في الأشهر الستة السابقة. وفي المجمل، فصلت وزارة ديلاني 2883 طفلاً يعملون بشكل غير قانوني في عام 1903(9).

وفي العام نفسه، أجرت إدارة ديلاني 33630 عملية تفتيش ووجد مفتشوها أن 32758 طفلاً يعملون بشكل قانوني (17018 فتى و15740 فتاة). كانت نسبة الأطفال العاملين أعلى في صناعة الجوارب (20%)، والمنسوجات (15%)، والحرير (10%) وكانت 5.5% في المتاجر الكبرى، كانت كل هذه المعلومات مفيدة ولكن، كما أشار منتقدو ديلاني، لم تغط الإحصاءات ساعات العمل أو المعلومات حول العمل الليلي، ولم تتضمن أي أوصاف لنوع العمل الذي يقوم به الأطفال(10).

مع تسليط الأضواء الوطنية على ظروف عمل الأطفال في الولاية، فليس من المستغرب أن تكون لجنة عمل الأطفال في ولاية بنسلفانيا واحدة من أولى اللجان الحكومية التي تأسست، اذ بدأت عملها مبكراً في عام 1904. وبدأت على الفور في القيام بالدور المركزي في الضغط من أجل تحسين التشريعات التي تحمي الأطفال العاملين في الولاية. ولكن كما أدرك المصلحون سريعاً، فإن وظيفتهم لا يمكن أن تقتصر ببساطة على تمرير قوانين أفضل. بل كان عليهم أيضاً مراقبة إنفاذ مثل هذه القوانين عن كثب (11).

لاحظت جين آدامز (12) Jane Addams في عام 1905 أن عدد الأطفال العاملين في الصناعات التحويلية في الولاية أكبر من عددهم في جميع ولايات القطن في الجنوب(13) وفي كتاب جون سبارجو John Spargo "صرخة الأطفال المريرة" الذي كان مؤثراً على نطاق واسع، هناك المزيد من الإشارات إلى ظروف عمل الأطفال السيئة في بنسلفانيا مقارنة بأي ولاية أخرى(14). وفي عام 1907، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في الحماية التشريعية للأطفال في تلك الأثناء، كانت فلورنس كيلي(15)Florence Kelly لا تزال تدين الولاية باعتبارها واحدة من أكثر الولايات التي لا تحترم حقوق الأطفال(16).

المبحث الثاني: التشريعات العمالية في ولاية بنسلفانيا

إن تصحيح القيود التي تفرضها قوانين العمل والتي تؤثر على تشغيل الأطفال تشكل خطوة إلى الأمام، ولكن ليس الخطوة النهائية في تشريعات عمالة الأطفال. بحلول مطلع القرن العشرين بدأ الأميركيون يدركون تدريجياً أن "عبودية الأطفال" تشكل مشكلة خاصة بهم. وظهرت مقالات وتعليقات حول عمالة الأطفال في وسائل الإعلام العامة الأميركية مع تعليقات على هذه المشكلة، وأصبحت عمالة الأطفال هدفاً مهماً للمصلحين الأميركيين(17).

مع تغير الظروف الصناعية، قد يتطلب الأمر في بعض الحالات أحكاماً أقل صرامة ومعايير أعلى في حالات أخرى. وإلى أن تصبح العمليات الصناعية أكثر استقراراً، فسوف تظل هناك حاجة دائمة إلى مراجعة دورية لمعايير تشريعات عمالة الأطفال. سوف نوجز هنا اهم التشريعات العمالية في ولاية بنسلفانيا (18).

1-تعليم الأطفال العاملين

أن التوسع في الصناعات الأمريكية، والإنتاج الكبير للمصانع والمعامل صاحبهما استغلال للأطفال، وغياب الأنظمة، مثل: نظام التفتيش والمراقبة، أديا إلى مزيد من الغبن لحقوقهم، ولاسيما في الجانب التعليمي، بناء على ذلك، بدأت ولاية

بنسلفانيا في تبني تشريعات تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال، مثل تعليم الأطفال وتحديد سن العمل الإلزامي وتقليل ساعات العمل للأطفال. ومع ذلك، استغرق الأمر عدة عقود قبل أن يتم تنفيذ هذه القوانين بشكل فعال(19).

كان تعليم الأطفال العاملين هو الشغل الشاغل للمناصرين الأوائل لتشريعات عمالة الأطفال في بنسلفانيا. ففي عام 1824، قُدِّم اقتراح إلى مجلس النواب يقضي بتعيين لجنة "للتحقق من مدى ملائمة إلزام أصحاب المنشآت الصناعية، الذين يجوز لهم تشغيل أطفال تقل أعمارهم عن 12 عامًا، بتوفير وسائل التعليم لهم لمدة ساعتين على الأقل كل يوم في أساسيات التعليم الإنجليزي". وتم تعيين لجنة قدمت فيما بعد مشروع قانون بعنوان "قانون ينص على تعليم الأطفال العاملين في المنشآت الصناعية". ولا يوجد سجل يشير إلى اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع القانون(20).

ولعل هذه المحاولة الأولى لإصدار التشريعات كانت نتيجة لتقرير عن التعليم في مجلس الشيوخ في عام 1822، أظهر انخفاضاً في عدد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس في المناطق الأكثر فقراً في فيلادلفيا. ويذكر التقرير أن "التفاوت الكبير بين عدد التلاميذ في عامي 1820 و1821 يُعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة عدد المصانع في فيلادلفيا والمناطق المجاورة لها، وهو ما "أدى إلى زيادة الطلب على عمالة الشباب وبالتالي إلى سحب العديد من الأطفال من المدارس العامة". وإذا كانت هذه هي الحقيقة، فإنها شر لا يستهان به، وقد تستحق الاهتمام المبكر والجاد من جانب الهيئة التشريعية(21).

لم يناقش أي من المجلسين مسألة تعليم الأطفال العاملين في المصانع مرة أخرى حتى عام 1827 عندما تقدم ممثل من فيلادلفيا باقتراح "بتكليف لجنة الصناعات المنزلية بالتحقيق في مدى ملاءمة توفير التعليم للأطفال العاملين في مصانع القطن والصوف وغيرها من المصانع بموجب القانون". ونتيجة لهذا الاقتراح، قُدِّم مشروع قانون يجعل من غير القانوني تشغيل القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عامًا دون شهادة تعليمية ما لم يوفر المصنع تعليم القاصرين. وقد أقر مجلس النواب مشروع القانون ولكن مجلس الشيوخ رفضه"، وفي عام 1838 تم تقديم مشروع قانون بشأن موضوع تعليم الأطفال العاملين إلى مجلس الشيوخ تضمن حكماً يقضي بأن الأطفال غير القادرين على القراءة والكتابة والاحتفاظ بحساب يجب أن يذهبوا إلى المدرسة لمدة ثلاثة أشهر في السنة. ولم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا المشروع(22).

على مدى السنوات العشر التالية بدا أن أنصار تشريعات عمالة الأطفال قد نسوا موضوع تعليم الأطفال العاملين. فعندما صدر أول قانون لعمل الأطفال في عام 1848 لم يتضمن أي بند تعليمي. وقد تم تصحيح هذا الإغفال خلال العام التالي بإقرار قانون عام 1849. وقد بذل هذا القانون جهداً جريئاً لتوفير التعليم للأطفال العاملين من خلال حظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً لأكثر من تسعة أشهر في العام وإلزامهم بحضور المدرسة لمدة ثلاثة أشهر متتالية كل عام. ولم يكن النص التعليمي في هذا القانون أكثر من مجرد بيان حيث لم يتضمن أي نص بشأن إنفاذه، ولم ينص على أي عقوبة للآباء وأصحاب العمل الذين فشلوا في الامتثال لمتطلبات التعليم(23).

وفي عام 1897 صدر قانون العمل الذي حظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً والذين لا يستطيعون القراءة والكتابة أو تقديم شهادة تفيد بأنهم حضروا خلال العام السابق مدرسة لمدة 16 أسبوعاً. ورغم أن هذا الحكم التعليمي كان مشابهاً لقانون عام 1849 إلا أنه لم ينص على التعليم بعد التوظيف. ومع ذلك فإن قانون عام 1897 كان يتضمن أحكاماً تنفيذية لم يكن القانون السابق يتضمنها(24).

حاول قانون عمالة الأطفال لعام 1909 مرة أخرى رفع مستوى المتطلبات التعليمية من خلال النص على أن المتقدم للحصول على شهادة عمل لابد وأن يكون قادراً على القراءة والكتابة وقد انتقد كبير مفتشي المصانع هذه المرحلة من القانون ووصفها بأنها صعبة التنفيذ لأنها لم تحدد معياراً محدداً للقراءة "الذكية"(25) ولم يتم تحديد معيار تعليمي محدد بشكل نهائي إلا بعد صدور قانون عمالة الأطفال في عام 1915. ويتطلب هذا القانون إكمال دورة دراسية تعادل ستة صفوف سنوية في المدارس العامة قبل أن يُسمح قانونًا بتشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و15 عامًا. كما تم إنشاء مدرسة الاستمرار مع قانون عام 1915 الذي يتطلب أنه أثناء وجود المدارس العامة في الخدمة يجب على القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا حضور مدرسة الاستمرار لمدة ثماني ساعات على الأقل كل أسبوع. وتوفر سلطات المدرسة مدارس الاستمرار فقط في المناطق التي يعمل فيها 20 طفلاً أو أكثر(26).

منح قانون عمل الأطفال لعام 1915 جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا تعليمًا بدوام جزئي يرفع بشكل ملموس المستوى التعليمي للأطفال العاملين، فإنه لا يتطلب أكثر من تعليم الصف السادس للأطفال دون سن 16 عامًا الذين يتركون المدرسة بدوام كامل للعمل، وينص على التعليم الإلزامي بدوام جزئي لهؤلاء الأطفال فقط حتى يبلغوا 16 عامًا من العمر ولضمان تطبيق أفضل لقانون عمالة الأطفال، قضت وزارة العمل والصناعة من خلال مجلسها الصناعي بأن جميع القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عامًا عند التقدم بطلب للعمل يجب أن يقدموا شهادة عمر صادرة عن سلطات المدرسة. قبل أن تصبح شهادات العمر مطلوبة، كان الأطفال الذين يزعمون أنهم في سن 16 عامًا يتم توظيفهم بشكل غير قانوني في كثير من الأحيان(27).

2- الحد الأدنى لسن العمل

نوقش الحد الأدنى للسن الذي ينبغي السماح للأطفال بالعمل عنده في الهيئة التشريعية منذ عام 1833 عندما قُدِّم اقتراح إلى مجلس النواب للاستفسار عن "إلى أي مدى يشكل تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المؤسسات الصناعية في هذه الولاية ضرراً على الصحة". وقد تم تبني الاقتراح. وكان اتحاد النقابات الوطنية لعام 1836 أول هيئة تدعو إلى الحد الأدنى لسن عمال المصانع(28) وفي عام 1837، عيَّن مجلس الشيوخ لجنة مختارة لزيارة مدينتي بيتسبرغ Pittsburgh و فيلادلفيا للتحقيق في نظام العمل المتبع في مصانع القطن مع الإشارة بشكل خاص إلى تشغيل الأطفال. وفي إطار تحقيقاتها، استدعت هذه اللجنة شهودًا من العاملين في المصانع، وعمال الماكينات، ورؤساء العمال، وأصحاب المصانع، وفي بعض الحالات آباء الأطفال العاملين، والأطباء، والمعلمين، والمواطنين المقيمين في المناطق المجاورة للمصانع. وطُرحت أسئلة تهدف إلى تحديد أعمار الأطفال العاملين. ونتيجة لتحقيقاتها، أفادت اللجنة أن حوالي خُمس العاملين في مصانع القطن كانوا أطفالًا دون سن الثانية عشرة. وعلقت اللجنة أيضًا على أن "عمل الأطفال دون سن الثانية عشرة في المصانع ليس مرغوبًا فيه أو مربحًا؛ وأن إصدار قانون يحظر تشغيل جميع الأطفال دون هذه السن لن يلحق أي ضرر بأرباب العمل"(29).

وعلى الرغم من أن اللجنة دعت إلى تحديد السن الأدنى لتشغيل القاصرين بـ 12 عاماً، فمن الواضح أنها كانت تخشى المعارضة الشديدة لهذا الحد الأدنى للسن، لأنه عندما قُدِّم مشروع قانون كان يتضمن بنداً ينص على "أنه لا يجوز تشغيل أي طفل يقل عمره عن 10 سنوات"، لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع القانون. وفي حين بُذِلت جهود أخرى لتأمين التشريعات خلال السنوات العشر التالية، لم يُنجز شيء حتى عام 1848 عندما صدر أول قانون لعمل الأطفال. ونص هذا القانون على أنه "لا يجوز قبول أي قاصر كعامل، دون سن 12 عامًا، في أي مصنع للقطن أو الصوف أو الحرير أو

الكتان". وفي العام التالي، أُلغي هذا القانون بموجب قانون عام 1849 الذي رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى 13 عامًا. ورغم أن شرط السن المنصوص عليه في هذا القانون كان ساريًا لمدة 40 عامًا تقريبًا في مصانع القطن والصوف والحرير والكتان والورق والتعبئة، إلا أنه في الصناعات الأخرى خلال هذه الفترة لم يكن تشغيل الأطفال خاضعًا للقانون(30).

حاول قانون عمل الأطفال لعام 1887 توحيد الحد الأدنى لسن العمل لجميع الأطفال العاملين. فقد حظر تشغيل الأطفال دون سن 12 عامًا في أي "مطحنة أو مصنع"(31). وقي هذا السياق، سعت منظمة عمل الأطفال إلى منع تشغيل الأطفال دون السن المنصوص عليه في القانون؛ ولكنها تأخرت في جهودها بسبب افتقار وكلائها إلى السلطة المناسبة لدخول المصانع وتفتيشها(32). ولم ينص المجلس التشريعي للولاية على أي تفتيش للمصانع إلا في عام 1889، واستغرق الأمر سنوات قبل أن يشعر مصلحو عمالة الأطفال بالسعادة إزاء إنفاذ قوانين عمالة الأطفال من قِبَل المفتشين. وتم تنظيم إدارة تفتيش المصانع في عام 1893 وترأسها مفتش رئيسي تم تعيينه لمدة أربع سنوات(33) .

بذلك تم تحديد سن العمل الأدنى بثلاث عشرة سنة بموجب قانون المصانع لعام 1893، وسع هذا القانون قائمة الصناعات المتأثرة، والتي شملت بالإضافة إلى المنشآت الصناعية والتجارية، أعمال التجديد والمغاسل. كما أبقى قانون العمل لعام 1897 على سن العمل الأدنى بثلاث عشرة سنة وأضاف مؤسسات الطباعة إلى قائمة الصناعات الخاضعة للتنظيم(34).

ولتسليط الضوء على مظالم عمالة الأطفال، سافرت "الأم" ماري هاريس جونز (35)(Mother Mary H. Jones) في عام ١٩٠٣، وهي اشتراكية بارزة ومنظمة عمالية، إلى كينسينغتون Kensington ، أحد أحياء فيلادلفيا، بنسلفانيا. في ذلك الوقت، كان ما بين ٧٥ ألفًا و١٢٥ ألف عامل نسيج يُضربون للمطالبة بتحسين الأجور وخمس وخمسين ساعة عمل أسبوعيًا. ووفقًا لمجلة "الأم" جونز، كان ما لا يقل عن عشرة آلاف من المضربين أطفالًا. في السابع من تموز، نظّمت "ماذر جونز"، البالغة من العمر 65 عامًا، مجموعةً تضمّ ما يقارب مئتي عامل، من بينهم عشرات من عمال المصانع الاطفال، للتظاهر في نيويورك لجمع التبرعات دعمًا لعمال النسيج المضربين بدأت المسيرة بمسيرة في مبنى بلدية فيلادلفيا، حيث رفعت أيادي أطفال مشوهة، معلنةً أن "قصور فيلادلفيا بُنيت على عظام هؤلاء الأطفال المكسورة"(36).

لأجل ذلك بُذلت جهود تشريعية للحد من عمالة الاطفال، كان الغرض من مشروع قانون عمالة الأطفال الذي قدم في عام 1903 هو تحديد سن أدنى للعمل لجميع الأطفال بأربعة عشر عامًا. وقد رُفض هذا المشروع. وبعد رفضه، بُذلت جهود أكثر تنظيمًا خلال العامين التاليين، مما أدى إلى إقرار قانون المصانع لعام 1905. وكان الهدف من هذا القانون حظر تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشرة إلا في العمل الزراعي والخدمة المنزلية وفي مناجم الفحم وحولها. ومع ذلك، نظرًا لأن عنوان القانون لم يذكر سوى المنشآت الصناعية، فقد تم تفسير القانون بحيث ينطبق على المصانع وحدها(37).

شهد عام 1905 انخفاض في نسبة الأطفال العاملين بشكل رئيسي من خلال إقرار قانونين. الأول هو قانون المصانع لعام 1905 الذي رفع الحد الأدنى لسن العمل إلى 14 عامًا؛ والثاني هو قانون عمل الأطفال لعام 1909 والذي من خلال اشتراط شهادات عمل لجميع الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا، ساعد مفتشي المصانع بشكل ملموس في إنفاذ القانون(38).

تضمن قانون صدر في عام 1909 قائمة مفصلة بالمؤسسات التي يجب أن يكون سن العمل فيها 14 عاماً. وحتى قانون عام 1915 الذي يحظر تشغيل القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً في أي مؤسسة، يسمح للقاصرين الذكور الذين

تبلغ أعمارهم 12 عاماً ببيع الصحف والانخراط في التجارة في الشوارع عندما لا تكون المدارس مفتوحة، ويترك سن تشغيل الأطفال في العمل الزراعي والخدمة المنزلية دون تنظيم(39).

3- تنظيم ساعات العمل

مع أول احتجاج من أجل تشريع ينظم السن الذي يجوز عنده تشغيل الأطفال، جاء إدراك الحاجة إلى تنظيم ساعات العمل. وقد دعا اقتراح عام 1833 الذي أوصى بتحديد السن الأدنى للعمل بأربعة عشر عامًا إلى يوم عمل من ثماني ساعات أيضًا. لقد مر ما يقارب من مائة عام منذ بذل هذا الجهد الأول لتأسيس المثل الأعلى الذي لم يتحقق بعد وهو يوم عمل من ثماني ساعات للقاصرين العاملين في بنسلفانيا(40).

في عام 1838 قُدِّم أول مشروع قانون لتنظيم ساعات عمل الأطفال إلى مجلس الشيوخ، وقد نص المشروع على أنه لا يجوز السماح للأطفال دون سن السادسة عشرة بالعمل أكثر من عشر ساعات في اليوم. وقد قُدِّم هذا المشروع من قِبَل لجنة عينها مجلس الشيوخ للتحقيق في "نظام العمل المتبع في مصانع القطن وغيرها من المصانع، وخاصة فيما يتصل بالأطفال العاملين في مثل هذه المصانع". ونتيجة لهذا التحقيق، أفادت اللجنة: "في المناطق المجاورة لفيلادلفيا، على سبيل المثال، حيث توجد العديد من مصانع القطن، يتم فرض 11 ساعة عمل في اليوم في بعض المنشآت؛ و12 ساعة في غيرها، وفي واحدة على الأقل، تجاوزت 14 ساعة في اليوم". وعلى الرغم من الدقة التي أظهرها مشروع القانون، فقد كان من الواضح أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً لا ينبغي أن يعملوا أكثر من عشر ساعات في اليوم(41).

كما جرت محاولات لإصدار قوانين تنظم ساعات عمل الأطفال في أعوام 1844 و1846 و1847، ولكن دون جدوى. ويُعد عام 1848 عامًا بارزًا باعتباره التاريخ الذي شهد إقرار أول قانون لعمل الأطفال. وقد نص هذا القانون على أنه "لا يجوز إجبار أي قاصر أو بالغ على العمل أكثر من 10 ساعات في أي يوم، أو 60 ساعة في أي أسبوع ". ومع ذلك، فقد نص على أنه "لا يجوز تفسير أي شيء منصوص عليه في هذا القانون على نحو يمنع تشغيل القاصرين الذين تزيد أعمارهم عن 14 عامًا أكثر من 10 ساعات في أي يوم، إذا تم ذلك بموجب عقد خاص مع والديهم أو الأوصياء عليهم". وقد أضعف هذا الحكم القانون إلى حد كبير، اذ كان من الممكن بموجب هذه العقود الخاصة أن يقوم أصحاب العمل بتشغيل القاصرين الذين تزيد أعمارهم عن 14 عامًا لساعات غير محدودة. وقد تسببت هذه العقود الخاصة في انتقادات علنية لدرجة أنه بعد الكثير من الاضطراب تم إلغاء القانون من خلال إقرار قانون آخر في عام 1849. وقد نص هذا القانون على أنه بالنسبة للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا يجب اعتبار 10 ساعات يوم عمل قانوني، ولكن لم يتم وضع أي أحكام بشأن ساعات العمل الأسبوعية. وقد بُذلت المحاولة التالية لتنظيم ساعات عمل القاصرين في عام 1854 وأُقر مشروع قانون أخيرًا في عام 1855 ليرفع القانون إلى نفس معيار ساعات العمل مثل قانون عام 1848 وأعاد تأسيس أسبوع العمل المكون من 60 ساعة(42).

وقد تم تحديد يوم العمل بثماني ساعات كمعيار بموجب قانون صدر في عام 1868، والذي نص على أن "ثماني ساعات من العمل، بين شروق الشمس وغروبها، تعتبر وتُعد بمثابة يوم عمل قانوني؛ ولا يجوز منع أي شخص من العمل لساعات إضافية أو عمل إضافي بقدر ما يراه مناسبًا". لم يحد هذا القانون بأحكامه الخاصة من ساعات عمل أي عامل(43).

كانت المحاولة التالية لتنظيم ساعات العمل هي إقرار قانون تفتيش المصانع لعام 1889 والذي نص على أنه لا يجوز تشغيل أي قاصر يقل عمره عن 21 عامًا في العمل في أي منشأة تصنيع أو صناعة تجارية لفترة أطول من 60 ساعة في

الأسبوع. ولم يضع هذا القانون أي حد لساعات العمل اليومية. وبعد إقرار هذا القانون، سُمح أحيانًا للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 21 عامًا بالعمل لمدة تتراوح بين 15 و18 ساعة في اليوم. ففي أحد المصانع بولاية بنسلفانيا ، في عام 1890، أُحصي 90 من الفتيات الصغيرات دون سن الرابعة عشر، ومعظمهن يعملن بين 10 و 12 ساعة في اليوم ، وأن بعض الفتيان والفتيات كانوا سعداء لتركهم المنزل والتوجه إلى العمل، لأن ظروف المنزل أكثر تعاسة لهم. وقد دفع الفقر كثيراً من الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة والتوجه إلى العمل، وسجلت كثير من حالات الغياب عن المدرسة والعمل في المصانع بصورة غير قانونية وبانتهاك للقانون من أرباب العمل(44). واستمر هذا الامر حتى حظر قانون المصانع لعام 1893 على القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 21 عامًا العمل لأكثر من 12 ساعة في اليوم و60 ساعة في الأسبوع(45).

وفي عام 1894 ثبت أن مليون ونصف المليون من الأطفال العاملين، من الذين كانت أعمارهم بين 10و 15 سنة، كانوا يعملون في المناجم والمصانع في أنحاء البلاد جميعاً. وقد أمعن أرباب العمل وحاولوا بطرق مختلفة الحصول على تشريعات تصدر في صالحهم، وأن أصحاب العمل كانوا يفضلون تشغيل الأطفال، لأنهم يعملون بأجر أقل من العمال الكبار(46) .

كان يوم العمل المكون من 12 ساعة وأسبوع العمل المكون من 60 ساعة مسموحًا به قانونيًا حتى صدور قانون عمل الأطفال لعام 1909. حظر هذا القانون على الإناث دون سن 18 عامًا والذكور دون سن 16 عامًا العمل لأكثر من 10 ساعات في اليوم و58 ساعة في الأسبوع. وبموجب قانون المرأة لعام 1913، تم تغيير الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية للقاصرات إلى 54 ساعة، ولكن ساعات العمل للقاصرين الذكور لم تتغير(47). لا شك أن المعايير التي وضعها قانون المرأة أثرت على إقرار قانون عمل الأطفال التالي في عام 1915. وقانون عمل الأطفال لعام 1915 هو القانون الذي ينظم تشغيل القاصرين. حيث تكون ساعات العمل المسموح بها للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا لا تزال سارية المفعول لمدة تصل إلى تسع ساعات في اليوم و51 ساعة في الأسبوع(48).

4-العمل الليلي

لم يكن العمل الليلي محظوراً على القاصرين حتى صدور قانون المصانع عام 1905. وبموجب هذا القانون، باستثناء بعض الصناعات، لم يكن يُسمح للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً بالعمل بين الساعة التاسعة ليلاً والسادسة صباحاً(49). وكانت الاستثناءات هي المؤسسات التجارية والصناعات التي كان العمل المستمر فيها ضرورياً وفي كل ليلة سبت، كان يُسمح للمؤسسات التجارية بتوظيف القاصرين الذين تبلغ أعمارهم 14 عاماً فأكثر، وكان يُسمح لها بتوظيفهم في جميع ليالي الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع. ولكن في كلتا الحالتين، لا يجوز أن تتجاوز ساعات العمل 10 ساعات في اليوم و60 ساعة في الأسبوع. وفي الصناعات التي كان العمل المستمر فيها ضرورياً، يجوز توظيف القاصرين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً في الليل بشرط ألا يعملوا أكثر من تسع ساعات متتالية. لم يتم تنظيم العمل الليلي لجميع القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا حتى صدور قانون عمل الأطفال في عام 1915 الذي سمح بتشغيل الأطفال من الساعة السادسة صباحًا، حتى الساعة الثامنة مساءً(50).

5-حماية أخلاق الأطفال العاملين

تم حظر بعض المهن لأنها أثارت انطباعاً لدى المشرعين بأنها تشكل خطراً على أخلاق الأطفال العاملين. ففي عام 1874 تم حظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً لأغراض الترفيه أو المسرح. وقد تضمن قانون صدر عام 1879

نفس الحظر والذي حظر أيضاً تشغيل القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً لأغراض الترفيه في الأماكن التي يتم فيها توزيع الخمور. وبموجب قانون صدر عام 1901 تم السماح بتشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً من قبل الأشخاص الذين يديرون العروض الترفيهية والمسرحية بشرط موافقة الوالدين أو الأوصياء(51).

كان التغيير في مفهوم نوع العمل الذي يعرض أخلاق القاصرين للخطر واضحاً في أحكام قانون عمل الأطفال لعام 1915. ومع ذلك، يحظر قانون عام 1915 تشغيل القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً فيما يتصل بالصالونات وخدمة الرسائل الليلية والقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عاماً في صالات البولينج وغرف البلياردو وفي أي مكان يتم فيه تصنيع أو بيع المشروبات الكحولية. وقد حلت الأحكام الأخيرة التي تنطبق على القاصرين الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً محل الأحكام الخاصة الصادرة عن وزارة العمل والصناعة من خلال مجلسها الصناعي(52).

6-المهن الخطرة

على النقيض من الاهتمام في البداية تجاه المهن التي اعتبرت خطرة على أخلاق الأطفال العاملين، كان اللامبالاة التي نظروا بها إلى المهن التي تشكل خطراً على الصحة أو السلامة. فالقانون نفسه الذي حظر في عام 1879 تشغيل الأطفال دون سن الثامنة عشرة على المسرح سمح للأطفال في سن الثانية عشرة بالعمل في المناجم. وبعد ست سنوات، في عام 1885، تم إيلاء المزيد من الاهتمام للمهن الخطرة عندما صدر قانون يحظر تشغيل جميع الإناث والفتيان دون سن الرابعة عشرة داخل المناجم(53).

لم تؤثر قوانين المناجم لعام 1885 إلا على المناجم التي توظف 10 أشخاص أو أكثر؛ أما المناجم الأصغر فلم تخضع للقانون. وفي عام 1893 تم تعديل قانون مناجم الأسفلت عندما مُنع الأولاد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة من استخراج الفحم وتحميله، ولكن الأولاد الذين تبلغ أعمارهم 12 سنة ما يُسمح لهم بالعمل في مهن أخرى داخل مناجم الأسفلت وما حولها. وفي عام 1903، صدر قانون يسمح للأولاد الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة وما فوق بالعمل خارج المنجم. وحظر قانون عام 1909 أيضًا على القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 16 عامًا نزع التبغ والعمل في المؤسسات التي تستخدم الأحماض السامة. أما قانون عمل الأطفال لعام 1915 الذي ينظم عمل الأطفال في المناجم، فلم يفعل أكثر من إعادة صياغة معايير قانون عام 1903. الذي لا يُسمح بتشغيل الأطفال دون سن 16 عامًا داخل المناجم(54) .

أدى قانون عمل الأطفال لعام 1915 إلى زيادة عدد المهن المحظورة على القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، ومنح وزارة العمل والصناعة سلطة إضافة المهن التي قد تحدد أنها تشكل خطرًا على الصحة أو السلامة إلى هذه القائمة. وبموجب هذه السلطة، أجرى مجلس الصناعة تحقيقات وعقد جلسات استماع بشأن المهن غير المدرجة في القانون. ونتيجة لهذه التحقيقات، أصدر المجلس أحكامًا أدت إلى زيادة عدد المهن المحظورة على القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا بشكل ملموس(55).

7-قوانين التعويض عن الحوادث

كان قانون تعويض العمال الذي صدر عام 1915 بمثابة إجراء غير مباشر للسلامة، وذلك بتحميل الصناعة تكاليف الحوادث الصناعية. وينص هذا القانون على دفع تعويضات لجميع العمال المصابين في الحوادث الصناعية، باستثناء الأشخاص العاملين في الخدمة المنزلية أو الزراعة، والعمال المؤقتين، والعاملين الصناعيين في المنازل. لقد ضعفت مكانة القانون فيما يتعلق بالأطفال بشكل مادي بموجب قرار أصدرته المحكمة العليا لاحقا في عام 1920، والذي أعلن أن

القاصرين العاملين بشكل غير قانوني غير مؤهلين للحصول على الإعانات(56). وعلى أساس هذا القرار، لا يتمتع الأطفال العاملون بشكل غير قانوني بحماية قانون تعويض العمال، بل يتعين عليهم الاعتماد على الدعوى المدنية غير المؤكدة إلى حد كبير(57).

8-القانون الفيدرالي (كيتنغ-أوين Keating-Owen)

يُعتبر أول تشريع فيدرالي في الولايات المتحدة تم إقراره في عام 1916، يهدف إلى الحد من عمالة الأطفال على المستوى الوطني. سمي القانون نسبة إلى عضوي الكونغرس إدوارد كيتنغ Edward Keating (1875 -1965) وروبرت أوين Robert Owen (1865-1947) ، كان يهدف إلى حماية الأطفال من الاستغلال في العمل عن طريق فرض قيود على تشغيلهم في الصناعات التي تعد خطرة أو غير مناسبة لأعمارهم، كما حظر بيع المنتجات من أي مصنع يعمل فيه أطفال دون سن 14 عامًا، أو أي منجم يعمل فيه أطفال دون سن 16 عامًا، ومن أي منشأة بها أطفال تقل أعمارهم عن 16 عامًا ليلاً أو لأكثر من 8 ساعات خلال النهار(58).

الخاتمة

1- كانت عمالة الأطفال في بنسلفانيا حتى عام 1916 انعكاساً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الولاية خلال فترة التصنيع السريع. وقد تزايدت وتيرة ظاهرة تشغيل الأطفال في بنسلفانيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. فسرها بعض الإصلاحيون وحدد بعضهم السبب الرئيسي في نظام الإنتاج الرأسمالي، الذي جلب معه الميكنة والطلب على العمالة الرخيصة، مما أدى إلى فقر الطبقة العاملة وضرورة عمل الأطفال.

2- على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشها الأطفال العاملون، فإن حركات الإصلاح الاجتماعي والتشريعات الأولية كانت خطوات مهمة نحو تحسين أوضاعهم. هذه الجهود لم تقتصر فقط على تحسين ظروف العمل للأطفال، بل ساهمت أيضاً في تغيير النظرة المجتمعية تجاه حقوق الطفل والعمل. لذلك، فإن دراسة هذه الفترة التاريخية تقدم دروساً قيمة حول أهمية التشريعات الاجتماعية في حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

3- يمكن القول إن تاريخ عمالة الأطفال في ولاية بنسلفانيا يعكس تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة شهدتها الولايات المتحدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كانت بنسلفانيا، بوصفها مركزًا صناعيًا رئيسيًا، مسرحًا لانتشار واسع لعمالة الأطفال في ظل الثورة الصناعية، اذ تم استغلالهم في مصانع النسيج والمناجم والمصانع الأخرى تحت ظروف عمل قاسية وخطيرة.

الهوامش

(1)Helen Campbell, "Child Labor and Some of Its Results", Chautauqua Literary and Scientific Circle, 10 (October 1889), p.22; Massachusetts Bureau of Statistics of Labor, Annual Report (Boston, 1870), p.141.

(2)Chaim M. Rosenberg, Child labor in America: a history, McFarland & Company Inc., North Carolina, 2013, p. 5.

(3)Walter I. Trattner, Crusade for the children: a history of the National Child Labor Committee and child labor reform in America, Quadrangle Books, Chicago, 1970, p.10.

(4)Joseph M. Speakman, The Inspector and His Critics: Child Labor Reform in Pennsylvania, History: A Journal of Mid-Atlantic Studies, Vol. 69, No. 2 (Spring 2002), p. 266.

(5)Nathaniel J. Donato, A Bibliography of Labor History in Pennsylvania, University of Pittsburgh, 2014, p.3.

(6)Michael Schuman, History of child labor in the United States: the reform movement, part 2, U.S. BUREAU OF LABOR STATISTICS, Monthly Labor Review, (January 2017), p.9; Florence Kelley Wischnewetzky, "Our Toiling Children", Our Day 6 (September 1890), p. 194.

(7)Ora Harnish Guinivan, Commonwealth of Pennsylvania Department of Labor and Industry, A history of child labor Legislation in Pennsylvania, Harrisburg, Pennsylvania, Special Bulletin, No. 27 , 1928, p.22.

(8)جون كارول ديلاني (22 نيسان 1848 - 4 نيسان 1915): مهاجرًا أيرلنديًا، انضم إلى الحرب الأهلية، وتمت ترقيته إلى رتبة نقيب بحلول نهاية الحرب، وفاز بميدالية الشرف من الكونجرس لشجاعته، اذ حاز على وسام الشرف ، وهو أعلى وسام أمريكي للشجاعة في القتال، تقديرًا لبطولاته خلال معركة هاتشرز ران Hatcher's Run في فرجينيا في 6 شباط 1865. وقد كُرّم بهذه الجائزة في 29 آب 1894. ينظر:

Samuel Whitaker Pennypacker, The Autobiography of a Pennsylvanian (Philadelphia: J.C. Winston Co., 1918), p. 272.

(9)Annual Report of the Factory Inspector, 1903, pp. 4,9; Public Ledger, June 7, 1903, p. 2.

(10)Joseph M. Speakman, "Unwillingly to School: Child Labor and Its Reform in Pennsylvania in the Progressive Era", (PhD. Dissertation), Temple University, 1976, p. 34.

(11)Robert Wiebe, The Search For Order, 1877-1920, New York: Hill and Wang, 1967, chapter 7.

(12) ناشطة أمريكية اجتماعية ورائدة في حقوق الاقتراع للمرأة. ولدت في ولاية إيلينوي في السادس من أيلول عام ١٨٦٠ ، تخرجت في كلية روكفورد في عام 1881، أصبحت عضواً مؤسساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع التي تأسست في عام 1905. أسست حزب السلام النسوي عام ١٩١٥ وكان لها دور كبير في الحركة النسوية الأمريكية، حصلت على جائزة نوبل للسلام عام 1931 ، توفيت في الحادي والعشرين من آيار عام ١٩٣٥ . للمزيد من التفصيل ينظر :

Judith Bloom Fradin and Dennis B. Fradin, Jane Addams: Champion of Democracy, Clarion books, New York, 2006.

(13)Jane Addams, "Child Labor" Journal of Proceedings and Addresses of N.E.A., 1905, p. 260.

(14)John Spargo, The Bitter Cry of the Children, Macmillan Co., New York ,1906); "The National Child Labor Committee, A Suggested Organization," National Child Labor Committee Papers, Minute Books, Library of Congress, Box 6; Joseph M. Speakman, "Unwillingly to School: Child Labor, p.22.

(15) فلورنس كيلي(1859- 1932): مُصلحة اجتماعية من فيلادلفيا وابنة عضو جمهوري في الكونغرس، تخرجت من جامعة كورنيل في عام 1882 وأصبحت إصلاحية تقدمية بارزة. انتقلت إلى مدينة نيويورك في عام 1886. وبعد فترة قضتها في شيكاغو، عادت كيلي إلى مدينة نيويورك في عام 1899 كرئيسة للرابطة الوطنية للمستهلكين، وهو المنصب الذي شغلته حتى وفاتها. من خلال هذه المنظمة، ناضلت على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي من أجل حق المرأة في التصويت، والحد الأدنى للأجور للمرأة، والتشريعات الاجتماعية الأخرى. للمزيد من التفصيل ينظر :

Kenneth T. Jackson, The encyclopedia of New York City, second edition, Yale University Press, 2010, p.695.

(16)Florence Kelley, "Book Review", Charities and the Commons 18 (April 7, 1907), p. 58; Florence Kelley, "Child Labor Legislation and Enforcement in New England and Middle States", Annals 25 (May 1905), pp. 68-69.

(17)Robert H. Bremner, Children and Youth in America: A Documentary History, Vol.2, Cambridge, Massachusetts, 1971, p.601; John F. Crowell, "The Employment of Children," Andover Review, 4 (July 1885), p.42.

(18)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.24.

(19) Clare De Graffenried , Child Labor ,"The American Economic Association" , Pittsburgh , Vol. 5, No. 2 , March 1890, Pp.75 - 76.

(20)House Journal 1823-1824 , Washington, Vol. 1, p. 602.

(21) Senate Journal 1821-1822 , Washington, Vol. 1, pp. 494, 495.

(22)House Journal 1827-1828, Washington, Vol. 1, p. 41; Senate Journal 1827-1828, Washington, Vol. 1, p. 577

(23)Ora Harnish Guinivan , Op. Cit., p.7.

(24)Pa. Annual Report of the Factory Inspector of the Commonwealth of Pennsylvania, 1906, Harrisburg, Printing to the state of Pennsylvania 1910 p. 15.

(25)Pa. Annual Report of the Factory Inspector, 1909 p.7.

(26)U. S. Department of Labor Bureau of Labor statistics , Commissioner Bulletin Of the United States, Whole number 196, Employment and Unemployment SERIES NO.3 Proceedings of Employment Managers Conference, May 1916, Government printing Office, Washington, 1916, pp. 45-47; Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.8.

(27)Alexander Trachtenberg, The American Labor Year Book 1917-1918, Vol. 2, New York, 1918, p.200; Ora Harnish Guinivan , Op. Cit., p.8.

(28)Walter I. Trattner, Op. Cit., p. 30 .

(29)Ora Harnish Guinivan , Op. Cit., p.9.

(30)Laws of the General Assembly of the Commonwealth of Pennsylvania (1848), No. 227, pp. 278-279; Cf. Daniel Nelson, Managers and Workers: Origins of the New Factory System in the United States, 1890-1920, The University of Wisconsin Press, 1975, p. 132.

(31)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.9.

(32)Commonwealth of Pennsylvania Official Documents, Vol. III, 1886, Report of Bureau of Industrial Statistics, p. 46.

(33)Robert Wiebe, Op. Cit.,.

(34)Ora Harnish Guinivan , Op. Cit., p.10.

(35)ماري ه. جونز(1837 - 1930): ناشطة عمالية أمريكية، ولدت في مدينة كورك في إيرلندا، تلقت تعليمًا في مدرسة تورنتو في كندا وعملت معلمة، هاجرت إلى شيكاغو للعمل في صناعة الملابس خلال المدة(1870 – 1880)، وفي عام 1871 انضمت الى منظمة فرسان العمل واتحاد عمال المناجم، ساعدت في تنسيق الإضرابات الرئيسة التي شهدتها الولايات المتحدة الامريكية، في 1897 عُرفت باسم الأم جونز، وفي عام 1902 كانت تسمى "أخطر امرأة في أمريكا" لنجاحها في تنظيم عمال المناجم وعائلاتهم ضد أصحاب المناجم، وفي عام 1903 احتجاجًا على قوانين عمل الأطفال في مناجم ومصانع الحرير في بنسلفانيا، توفيت في سيلفر سبرينغ في ولاية ماريلاند عن عمر يناهز 93 عاماً. للمزيد ينظر:
Andrea O'Reilly, Encyclopedia of Mother hood, A Sage publications, California,2010, P.843; Mary Boor Tonn, "Militant Motherhood: Labor's Mary Harris "Mother Jones", Quarterly Journal of Speech, Vol.81, No. 1,1996, P. 2.

(36)McFarland, C.K. , "Crusade for Child Laborers: Mother' Jones and the March of the Mill Children, Journal Pennsylvania History, Vol. 38, No.3, (1971), p.284; New York Tribune, 11 July 1903; Washington Post, 27 July 1903.

(37)New York Tribune, 11 July 1903; Washington Post, 27 July 1903; McFarland, C.K., Op. Cit., pp.286.

(38)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.22.

(39) Commonwealth Pennsylvania , Child Labor Law, Act of 1915, P.L. 286, No. 177.

(40)Joseph M. Speakman, "Unwillingly to School: Child Labor, p.25.

(41)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.10.

(42)Philip S . Foner , History of the Labor Movement in the United States : From Colonial Times to the Founding of the American Federation of Labor, Vol.1, International Publishers, New York, 1947, P . 191; Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.10.

(43)John Mitchell, Organized Labor . Its Problems, Purposes and Ideals and the Present and Future of American Wage Earners, Philadelphia,1903, Pp. 55 – 56; Joseph M. Speakman, "Unwillingly to School: Child Labor, p.45.

(44)Clare De Graffenried, Op. Cit., Pp. 76, 110.

(45)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.11.

(46) Charles H. Olin , Socialism , Philadelphia ,1908 , Pp.28 - 29.

(47)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.11.

(48) Commonwealth Pennsylvania , Child Labor Law, Act of 1915, P.L. 286, No. 177.

(49) Florence Kelley, Child Labor Legislation, Social Legislation and Social Activity, Being Addresses Delivered at the Sixth Annual Meeting of the American Academy of Political and Social Science of Philadelphia, New York, 1902, Pp.161 - 162.

(50)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.12.

(51) Frank Tracy Carlton, The History and Problems of Organized Labor, New York, 1911, Pp. 379 - 380.

(52)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.13.

(53)Gertrude Folks Zimand, "Will the Codes Abolish Labor?", The Survey, Vol. 69, No. 8, August 1933, p. 290.

(54)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.13.

(55) Commonwealth Pennsylvania , Child Labor Law, Act of 1915, P.L. 286, No. 177.

(56)Ora Harnish Guinivan, Op. Cit., p.14.

(57) Alexander Trachtenberg, Op. Cit., p.116.

(58) Walter I. Trattner, Op. Cit., PP.28-33; National Archives, An act to prevent interstate commerce in the products of child labor, and for other purposes, Group 11, September 1, 1916.

قائمة المصادر

أولاً:- الوثائق المنشورة:

1. "The National Child Labor Committee", A Suggested Organization," National Child Labor Committee Papers, Minute Books, Library of Congress, Box 6.
2. Annual Report of the Factory Inspector, 1903.
3. Commonwealth of Pennsylvania Official Documents, Vol. III, 1886, Report of Bureau of Industrial Statistics.
4. Commonwealth Pennsylvania , Child Labor Law, Act of 1915, P.L. 286, No. 177.

5. Florence Kelley, Child Labor Legislation, Social Legislation and Social Activity, Being Addresses Delivered at the Sixth Annual Meeting of the American Academy of Political and Social Science of Philadelphia, New York, 1902.
6. House Journal 1823-1824 , Vol. 1, Washington.
7. Laws of the General Assembly of the Commonwealth of Pennsylvania No. 227, (1848) .
8. Massachusetts Bureau of Statistics of Labor, Annual Report, Boston, 1870.
9. National Archives, An act to prevent interstate commerce in the products of child labor, and for other purposes, Group 11, September 1, 1916.
10. Ora Harnish Guinivan, Commonwealth of Pennsylvania Department of Labor and Industry, A history of child labor Legislation in Pennsylvania, Harrisburg, Pennsylvania, Special Bulletin, No. 27 , 1928.
11. Pa. Annual Report of the Factory Inspector of the Commonwealth of Pennsylvania, 1906, Harrisburg, Printing to the state of Pennsylvania 1910 .
12. Pa. Annual Report of the Factory Inspector, 1909.
13. Public Ledger, June 7, 1903.
14. Senate Journal 1821-1822 , Vol. 1, Washington.
15. Senate Journal 1827-1828, Vol. 1, Washington.
16. U. S. Department of Labor Bureau of Labor statistics , Commissioner Bulletin Of the United States, Whole number 196, Employment and Unemployment SERIES NO.3 Proceedings of Employment Managers Conference, May 1916, Government printing Office, Washington, 1916.

ثانيا:- الكتب باللغة الإنكليزية:

1. Alexander Trachtenberg, The American Labor Year Book 1917-1918, Vol. 2, New York, 1918.
2. C. f. Daniel Nelson, Managers and Workers: Origins of the New Factory System in the United States, 1890-1920, The University of Wisconsin Press, 1975.
3. Chaim M. Rosenberg, Child labor in America: a history, McFarland & Company Inc., North Carolina, 2013.
4. Charles H. Olin , Socialism , Philadelphia ,1908.
5. Frank Tracy Carlton, The History and Problems of Organized Labor, New York, 1911.
6. John Mitchell, Organized Labor . Its Problems, Purposes and Ideals and the Present and Future of American Wage Earners, Philadelphia,1903.
7. John Spargo, The Bitter Cry of the Children, Macmillan Co., New York,1906.
8. Judith Bloom Fradin and Dennis B. Fradin, Jane Addams: Champion of Democracy, Clarion books, New York, 2006.
9. Nathaniel J. Donato, A Bibliography of Labor History in Pennsylvania, University of Pittsburgh, 2014.
10. Philip S . Foner, History of the Labor Movement in the United States : From Colonial Times to the Founding of the American Federation of Labor, Vol.1, International Publishers, New York, 1947.

11. Robert H. Bremner, Children and Youth in America: A Documentary History, Vol.2, Cambridge, Massachusetts, 1971.
12. Robert Wiebe, The Search For Order, 1877-1920, Hill and Wang, New York, 1967.
13. Samuel Whitaker Pennypacker, The Autobiography of a Pennsylvanian, Philadelphia: J.C. Winston Co., 1918.
14. Walter I. Trattner, Crusade for the children: a history of the National Child Labor Committee and child labor reform in America, Quadrangle Books, Chicago, 1970.

ثالثا:- الرسائل والأطروحات الجامعية:

15. Joseph M. Speakman, "Unwillingly to School: Child Labor and Its Reform in Pennsylvania in the Progressive Era", (PhD. Dissertation), Temple University, 1976.

رابعاً:- الدراسات والبحوث المنشورة :

16. Clare De Graffenried, Child Labor,"The American Economic Association" , Pittsburgh , Vol. 5, No. 2 , March 1890.
17. Florence Kelley Wischnewetzky, "Our Toiling Children", Our Day 6 (September 1890).
18. Florence Kelley, "Book Review", Charities and the Commons 18 (April 7, 1907).
19. Florence Kelley, "Child Labor Legislation and Enforcement in New England and Middle States", Annals 25 (May 1905).
20. Gertrude Folks Zimand, “Will the Codes Abolish Labor?”, The Survey, Vol. 69, No. 8, August 1933 .
21. Helen Campbell, "Child Labor and Some of Its Results", Chautauqua Literary and Scientific Circle, 10 (October 1889).
22. Jane Addams, "Child Labor" Journal of Proceedings and Addresses of N.E.A., 1905.
23. John F. Crowell, "The Employment of Children," Andover Review, 4 (July 1885).
24. Joseph M. Speakman, The Inspector and His Critics: Child Labor Reform in Pennsylvania, History: A Journal of Mid-Atlantic Studies, Vol. 69, No. 2 (Spring 2002).
25. Mary Boor Tonn, "Militant Motherhood: Labor's Mary Harris "Mother Jones", Quarterly Journal of Speech, Vol. 81, No. 1,1996.
26. McFarland, C.K. , “Crusade for Child Laborers: Mother’ Jones and the March of the Mill Children, Journal Pennsylvania History, Vol. 38, No.3, (1971).
27. Michael Schuman, History of child labor in the United States: the reform movement, part 2, U.S. BUREAU OF LABOR STATISTICS, Monthly Labor Review, (January 2017).

خامساً:- المجلات والصحف:

28. "New York Tribune", New York , 11 July 1903.
29. "Washington Post", Washington , 27 July 1903.

سادساً:- الموسوعات:

30. Andrea O'Reilly, Encyclopedia of Mother hood, A Sage publications, California, 2010.
31. Kenneth T. Jackson, The Encyclopedia of New York City, second edition, Yale University Press, 2010.